

لماذا غاب منظور الأسرة عن أجندة 2030:

منظور عربي

اديب نعمه¹

مستشار في التنمية وأجندة 2030

تمهيد

هذه الورقة تأمل نقدي في موضوع العائلة – الأسرة وعلاقتها بالتنمية والتحولات المجتمعية في بلداننا العربية، وبأجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تشكل ما توافقت عليه المنظومة الدولية والدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2015، ليكون اطارا تنمويا كونيا بين عامي 2016 و2030. شاركت المجموعة العربية في هذه العملية بفعالية، كما ان جميع الدول العربية وافقت على الاجندة في الاجتماع المشار اليه، وهي تعمل على ترجمة هذا الالتزام في خططها الوطنية.

والمؤتمر الذي نحن بصددده اليوم هو عن كيفية ادماج منظور "العائلة"² في عملية التكيف الوطني للأجندة في البلدان العربية، والمطلوب مني تحديدا مناقشة كيف تناولت اجندة 2030 موضوع العائلة في متنها، على ان يكون التناول هذا من منظور عربي.

كما سبق ان ذكرت، فإني سأتناول الاضلع الثلاثة للموضوع أي العائلة، والتحولات المجتمعية في المجتمعات العربية، وأجندة 2030، بشكل نقدي وسجالي يساهم في فتح نقاش يتجاوز الصياغات المنمطة او التي تنطلق من مواقف محكومة مسبقا بالتكيف مع ما هو سائد.

لماذا الأسرة واجندة 2030؟

عندما يتم تبنى إطار تنموي عالمي مثل اجندة 2030 يعتبر صالحا لإغناء او توجيه التخطيط التنموي الوطني، من الطبيعي ان يتم البحث عن صيغة العلاقة التفاعلية بين هذا الإطار وبين القضايا المختلفة المدرجة على

1 - اديب نعمه مستشار إقليمي في اجندة 2030 والسياسات الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأسكوا. والآراء الواردة في هذه الورقة تعبر عن اجتهاد معرفي شخصي، ولا تعبر عن وجهة النظر المؤسسية للأسكوا.

2 - نستخدم في هذه الورقة مصطلحي الأسرة والعائلة بشكل تبادلي والمعنى عينه ما لم تجري الإشارة الى خلاف ذلك. ونقصد بها التشكيل الاجتماعي الذي تتكون نواته من زوجين واولادهما (واشخاص اخرين إضافيين في حال وجودهم)، وبما هي أسرة نواتية التي تمثل الشكل الغالب للأسر في مجتمعاتنا، ما لم نشر الى خلاف ذلك.

جدول الاعمال الوطني (والعالمي). فنسأل على سبيل المثل كيف يمكن للإطار التنموي الجديد وما يحتويه من مبادئ وموجهات ومضامين محددة، ان يقدم لنا اطارا تحليليا وعمليا لفهم دور الأسرة في التنمية بشكل جديد اكثر تطورا. أو أن نسأل كيف يمكن لمنظور العائلة نفسه ان يساعد في تكييف الاجندة العالمية لتكون اكثر صدقية واكثر استجابة من الناحية التطبيقية لرسم السياسات الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية على نحو افضل. ويعني هذا ان **العلاقة بين القطبين (الاجندة وموضوع العائلة) هي علاقة تأثر في الاتجاهين لا في اتجاه واحد.**

الا ان ذلك ليس ما هو سائد للأسف، بل يتخذ الامر شكل موجة لا تخلو من التبسيط والتوجه الترويجي كأننا نجاري "موضة". فما نراه غالبا منذ تبني وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"³ (أي اجندة 2030)، هو اندفاع شكلي خلف مواضيع متشابهة العناوين: المرأة واجندة 2030؛ القطاع الخاص واجندة 2030؛ الإعاقة واجندة 2030؛ المجتمع المدني واجندة 2030؛ العائلة واجندة 2030... الخ. ليس في ذلك ما يضير اذا كان يتم على أساس معرفي ونقدي، ولا يكون مجرد انسياق وراء ما هو سائد، او الإيحاء كأن ربط أي موضوع بأجندة 2030 يعطيه قيمة لم تكن له قبل وضع الاجندة! هذا امر خاطئ تماما وخطير، ويتجاوز الوظيفة المطلوبة والواقعية لأجندة 2030، التي لا ترقى بأي شكل من الاشكال الى اعتبارها مصدرا علميا متسقا للمعرفة والتحليل، إذ هي في حقيقة الامر نتاج تفاوضي بين الدول البلدان على مبادئ موجهة للسياسات التنموية، وتحديد مرن للأولويات العالمية وقائمة الأهداف والمقاصد التي يمكن ان تناسب طيفا واسعا من البلدان أيا كان مستوى التنمية والنمو فيها.

وقد تذهب هذا المقاربة الى حد محاولة تحميل الاجندة ما لا تحمله في الموضوع المعين – الذي قد يكون تناوله ضعيفا جدا او حتى غائبا عنها، او محاولة "لوي عنق" الوقائع واقحام قضايا بشكل قسري في الاجندة العالمية التي تشبه في هذه الحالة تصنيفا وترتيبيا جاهزا للقضايا كلها، ليس علينا سوى ان نجد الموضوع المناسب لموضوعنا المحدد وان نضعه في مكانه في هذا الهدف او هذا المقصد ونقيسه بموجب هذا المؤشر. وفي اعتقادنا هذا ما يحدث جزئيا في موضوع الأسرة في اجندة 2030، على ما سنوضح لاحقا.

ماذا عن التوصيات السابقة؟

بالنسبة الي شخصيا، هذه هي المرة الثانية التي أشارك فيها في مؤتمر من تنظيم المعهد في موضوع الأسرة. وقد سبق لي ان تقدمت بورقة في اجتماع فريق الخبراء عن "حماية الأسرة العربية من الفقر: العمل والاندماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال" الذي نظمه المعهد في شهر يونيو 2013، والذي تضمن عددا وافرا من الأوراق القيمة وتضمن توصيات هامة ذات صلة بموضوعنا اليوم.

³ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعين A/RES/70/1: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

تضمنت الورقة⁴ التي قدمتها في حينه عشرة توصيات معرفية وعملية، استرجع منها – باختصار – ثلاث توصيات ذات صلة مباشرة بموضوع بحثنا هي التالية:

- 1- "الالتزام الفعلي بمنظور الأسرة يتطلب مراجعة المقاربة القطاعية المجزأة، وتعديل التوجهات السائدة على المستويات العالمية والاقليمية والوطنية. ويعني ذلك ادماج منظور الأسرة في مختلف مكونات وابعاد العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية، وفي مختلف مراحل التحليل والعمل، من تحديد الإطار المفهومي، الى مناهج القياس وادواته، الى التحليل، وتصميم السياسات والتنفيذ والمتابعة والتقييم وتصحيح المسار.
- 2- القيام بعمل بحثي جاد، سوسيوولوجي وانثروبولوجي وتاريخي، من اجل تحديد الإطار المفهومي لتناول قضايا الأسرة وتعريفها نفسه، وتحديد الخط الفاصل او الجامع بين الأسرة المعيشية والأسرة النواتية والعائلة والعائلة الممتدة والعشيرة والقبيلة والإطار المحلي... الخ، ... ويفترض ان يتم بناء هذا الإطار المفهومي على اساس استقرار الواقع الفعلي وتحليله بشكل موضوعي وديناميكي، وبما يجنب صانعي السياسات والمتدخلين استنساخ ادوات ومفاهيم لا تعبر عن الواقع بدقة.
- 3- ادماج منظور الأسرة في الإطار العالمي للأهداف التنموية الذي يجري التحضير له لما بعد 2015."

التوصية الثانية تعني المؤسسات الاكاديمية ومراكز الأبحاث بالدرجة الأولى، وهي عملية مستمرة وربما تتطلب مزيدا من الاهتمام. أما التوصيتان الأولى والثالثة فمترابطان وتقعان في صلب منظور الأسرة ودورها في اجندة 2030، ومتطلبات الاجندة التحويلية في مجتمعاتنا. وتتوجه التوصية الثالثة تحديدا الى الفاعلين الدوليين بشكل خاص، والاقليميين والوطنيين، وفي التوقيت المناسب (2013) في ذروة عمل مجموعة العمل المفتوحة لوضع اجندة ما بعد 2015، من اجل ادماج منظور الأسرة في الاجندة الجديدة، وذلك تلافيا للشغرة التي كانت موجودة في اهداف الالفية (من ضمن ثغرات أخرى). وجدير بالذكر ان المجموعة العربية التي قامت بعدد من الأنشطة والاجتماعات التحضيرية لأجندة ما بعد 2015، بما في ذلك في إطار جامعة الدول العربية، كانت تشدد على الدوام على الأسرة ودورها في المجتمع وفي التنمية، وكانت توصي على الدوام بأن يلحظ ذلك في الاجندة العالمية ومدنوبو المجموعة العربية طرحوا هذا الامر في المنتديات والاطر العالمية حيث كانوا يشاركون.

فهل تم ذلك؟

هل تم فعلا لحظ منظور الأسرة في اجندة 2030؟

ورد ذكر مفردة الأسرة ومشتقاتها خمس مرات في نص وثيقة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، ووردت مفردة العائلة مرة واحدة.

4 - أديب نعمه، "التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر من منظور الأسرة: افكار للنقاش".

مفردة الأسرة وردت مرتين في إشارة الى خدمات تنظيم الأسرة، ومرة في إشارة الى المزارعين الأسريين. أي ان الامر لا يتعلق فيها بتناول الأسرة نفسها.

وورد ذكر الأسرة مرتين بما هي تشكيل اجتماعي مباشرة: مرة في **الفقرة 25** من الاجندة في فقرة تتحدث أساسا عن التعليم والأطفال والشباب وحقوقهم، حيث جاءت إشارة "الى جني ثمار المكاسب الديمغرافية، ويشمل ذلك إقامة مدارس آمنة وتوثيق وشائج المجتمعات المحلية والأسر". (في النص الإنكليزي استخدم مصطلح families والاصح ترجمتها عائلات لا أسر)، والاشارة الى الأسرة هنا بصفتها فاعلا اجتماعيا مساعدا على تحقيق التعليم والعناية بالأطفال والشباب.

جاء ذكر الأسرة والعائلة معا مرة ثانية، بما هما تشكيل اجتماعي، في **المقصد الرابع من الهدف الخامس** الذي يتحدث عن الاعتراف بالأعمال غير مدفوعة الأجر، وينص المقصد الرابع على: "الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني". وتناولت هذه الفقرة توزيع الأدوار داخل الأسرة لجهة المزيد من التشارك في المسؤولية وتوزيع الأدوار بين الرجال والنساء داخلها في ما يخص المسؤوليات الأسرية بما في ذلك العمل المنزلي والرعاية؛ ونقطة الانطلاق كانت انصاف المرأة.

نستنتج مما سبق، ان هناك ضعفا شديدا واضحا في تناول الأسرة ودورها في التنمية في اجندة 2030، مع العلم ان قسما كبيرا من الأهداف لا يمكن ان يتحقق دون توسط الأسرة ودون قيامها بدورها بما هي التشكيل الاجتماعي الأول الذي تنمو في إطاره الحياة الفردية والاجتماعية، المادية والمعنوية، للأفراد. مع ذلك، فإن نص اجندة 2030 لم يتناول الأسرة ودورها بشكل مباشر في أي فقرة من فقراته على الاطلاق، كما لم ينص في الأهداف والمقاصد (أي خطة العمل) على أي هدف او توجه يتعلق بالأسرة ودورها وتطويرها وتحويلها، بما هي تشكيل اجتماعي وفاعل اجتماعي هام ومؤثر، وكأنه يمكن "تحويل عالمنا" دون ان يشمل ذلك الأسرة بما هي موضوع للتحويل وفاعل فيه في آن. وهذا التغييب الواضح يوحي كأن الاجندة، كما معظم الادبيات التنموية العالمية، تتجنب الإشارة الى الأسرة، كأنها باتت تشكيلا اجتماعيا متقادما لا يلحظ وجوده ولا دوره، ولا تستحب الإشارة اليه لسبب ما غير مفهوم.

الخلاصة هنا ان اجندة 2030 تتجاهل الأسرة او العائلة بما هي تشكيل اجتماعي، كما ان منظور الأسرة في مجمل الاجندة وخطة العمل لا يرد الا من مداخل أخرى وبشكل جزئي، وهو ما تفرضه الوقائع التي لا يمكن تجاهلها. وهو ما سنحاول تفسيره في الفقرات اللاحقة، كما سنحاول تفسير التشديد العربي على الأسرة ودورها.

لماذا تجنب منظور الأسرة؟

العالم في عملية تحول/تحويل دائمة. وما ننطلق منه اليوم من قيم ومؤسسات ومعارف وسياسات هو نتاج تحولات سابقة وراهنه، ويندرج في سياق تحولات مستقبلية (مقصودة ام غير مقصودة). والواقع ان نمط تعامل اجندة 2030 والخطاب التنموي، والخطاب الاقتصادي تحديدا، مع الأسرة هو نتاج تحولات سابقة يمكن إسناد

اكثرها تأثيرا الى مرحلة **الحدائة** خلال القرنين السابقين، والى مسار **العولمة**⁵ المعاصر لاسيما العولمة النيوليبرالية الراهنة.

فالاتجاهات السائدة في العولمة حتى اللحظة، فككت قسما كبير من منظومة التشريعات والعلاقات والهيكل والمؤسسات، ومنظومات القيم التي وجهت التنظيم المجتمعي الحديث لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية. أبرز ملامح هذا المسار:

- تفكيك مفهوم دولة الرعاية الى الدولة الدنيا المنسحبة امام السوق؛
- التركيز على المؤسسة والتنظيم المؤسسي على حساب اشكال التنظيم والتعبير العفوية والمباشرة؛
- تفكيك اشكال الانتظام الاجتماعي التقليدية ووظائفها ومن ضمنها الأسرة؛
- تحويل مركزية الفرد المواطن صاحب الخيارات الحرة – وهو مفهوم محوري في الحدائة – الى مركزية الفرد المستهلك؛
- التركيز على الاقتصادي على حساب الاجتماعي والبيئي، وعلى الكمية بدل النوعية، وعلى الرقم بدل الوصف؛
- التوسع المخيف لكل ما هو غير مهيكّل في الاقتصاد والعمل (informality)... الخ.

تقع الأسرة ودورها ووظائفها وعلاقات افرادها الداخلية وتفاعلها مع المجتمع ومع المؤسسات في صلب هذه التحولات.

الا ان العولمة ظاهرة مركبة بدورها تحتوي اتجاهات متناقضة مع انها متكاملة في تناقضها هذا من الناحية المنطقية ومن ناحية كونها نتائج مختلفة صادرة عن عملية واحدة تفعل في ظروف مختلفة. يشمل ذلك التفاوت الجلي بين اشكال تجلي العولمة ومفاعليها في مركز العالم المعولم، وبينها في اطرافه. كما انه يتجلى داخل البلد الواحد بين المركز او الأطراف، وفي اختلاف التجليات بحسب الفئات الاجتماعية وموقعها في هرم السلطة والمال والمجتمع والثقافة. لذلك سوف نرى ان **الدفع القسري نحو الفردانية الاستهلاكية وتفكيك التشكيلات التقليدية**، انما أدى انتعاش الهويات الفرعية في كل مكان، في المركز والأطراف، بما في ذلك الانتكاس الى اشكال متقدمة من الانتظام الاجتماعي والهياتي كانت الحدائة قد تجاوزتها، بما في ذلك "الحدائة الجزئية والمشوهة" التي عرفتها البلدان العربية.

أدى أثر العولمة في تفكيك التشكيل الاسري التقليدي في مجتمعاتنا، الى إعادة بروز التشكيلات العائلية – العشائرية الأكثر قسرا وتدويبا للأفراد وتغييبا لخياراتهم الواعية والحرّة. طال ذلك أيضا تفكيك التشكيل الاسري الحديث في دول المركز نفسها. فبمقدار ما يجري تغييب الأسرة ودورها وصولا الى اعتبارها غير ضرورية في التشكيل المجتمعي المعاصر والتشجيع على الفردانية المبالغ فيها وتوفير كل يشجع على ذلك من مؤسسات وتشريعات مناسبة (وهذا ليس كله مرفوضا)، نجد في المقابل – لاسيما في اعلى قمة السلطة والثروة في هذه البلدان – العودة الى تضخم دور الامبراطوريات الاقتصادية والمالية والسياسية التي لها طابع عائلي بحت بحيث يتم الحديث عن عائلات بمعنى **dynasty** مع توريث متعدد الاشكال، في حين يجري تفكيك العائلة في

⁵ - في فهمنا أن الحدائة مغايرة للعولمة والعصرنة من حيث مضمونها، لا بل نرى في العولمة النيوليبرالية ارتدادا عن الحدائة وقيمتها وخصومة معها.

اسفل الهرم لصالح المزيد من الهامشية واللائقراطية الاجتماعية التي توازي اللانظامية الاقتصادية (توسع الاقتصاد غير المهيكل والعمل غير المهيكل)، ومن الشروط المساعدة على ذلك، تحويل دور العائلة – الأسرة الى وظائف ثانوية تخدم هذا التوجه. ويصف توماس بيكتي⁶ هذا التحول في كتابه رأس المال في القرن الحادي والعشرين، بانه عودة الى الرأسمالية الباتريمونيالية بما يعيد النظام الرأسمالي العالمي الى ما يشبه مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

إن هذا النسق من العولمة يشجع على ثنائية التشكل العائلي في المجتمعات (في المركز والأطراف على حد سواء) يتمثل في الرغبة في وجود عائلات غير مهيكلة (في قعر المجتمع) وعائلات مهيكلة (في قمته). العائلات غير المهيكلة تصبح عنصرا مساعدا على انتاج العمالة الهامشية وغير المهيكلة، بما في ذلك من خلال الهجرة الدولية والداخلية الضرورية لتوسيع العمل غير المهيكل وغير المحمي، تماما كما كان تفكك العلاقات الاقطاعية في الأرياف الزراعية ضروريا من اجل تحرير قوة العمل وانتقالها من الزراعة الى الصناعة، في سياق عملية التحول الى الرأسمالية، وفي سياق التحول من الأسرة التقليدية القديمة الى الأسرة النووية الحديثة لاسيما في المدن.

هذا النسق من العولمة النيوليبرالية "ينفر" من فكرة الدولة – الأمة او الوطن ويعتبرها عائقا امام العولمة، كما انه اجتماعيا "ينفر" من فكرة العائلة بمعناها الحديث، ويسعى الى إعادة انتاجها من منظور ثنائية المهيكل – وغير المهيكل التي سبقت الإشارة اليها. من تجليات ذلك ان الخطاب التنموي المعولم يهمل تناول الأسرة بما هي تشكيل اجتماعي هام وفاعل، ويقصر اهتمامه على بعض وظائفها دون غيرها، دون ان يرتقي بهذا تناول الى مستوى الرؤية او المبادئ العامة والتصورات الكلية، كأنه بذلك يفترض ان عالم المستقبل هو عالم دون أسرة أو عائلة تقريبا. وهذه نظرة الى المستقبل ركيكة وقاصرة ومبتورة، ومحكومة بالعقل الميركانتيلي والنفعي والسعي المحموم وراء الاكتناز والثروة، وهو يناقض الواقع. إن أصحاب هذه النظرة يفتقرون الى الخيال والى التفكير الرؤيوي، ويفكرون انطلاقا من المصالح الاقتصادية المباشرة لا غير.

لماذا نشدد نحن العرب على الأسرة ودورها؟

اذا كنا ننظر الى الأجندة العالمية بشكل نقدي، وكذلك بالنسبة الى الفكر العولمي السائد، فمن الأولى ان نمارس النقد على تصوراتنا الخاصة نحن أيضا. ولنبدأ من تحفظ منهجي ضروري في البداية وهو انه لا وجود لتصور عربي واحد للأسرة ودورها (كما في كل موضوع اخر)، بل ان هناك في المجتمعات العربية اتجاهات متعددة في التفكير الاجتماعي والاقتصادي والتنموي، بما في ذلك النظر الى الأسرة. وسوف يكون من باب الخطأ الفادح افتراض وجود موقف عربي واحد من الأسرة مقابل للموقف العالمي (والموقف العالمي ليس واحدا بدوره). مع ذلك ثمة في الخطاب السائد في البلدان العربية، وفي الخطابات الأخرى الأقل تأثير، بعض العناصر المشتركة التي يمكن الإشارة اليها، ومحاور الأجندة العالمية والتوجهات العولمية انطلاقا منها.

⁶ - Thomas Piketty: Le capital au XXI siècle. Edition du seuil. Paris 2013.

بشكل عام، ان كثرة الحديث عن الأسرة والتشديد على أهميتها ودورها لاسيما في الخطاب الرسمي (كما في حالة المناقشات العربية التحضيرية لأجندة 2030 وتوصياتها) تنطلق بالدرجة الأولى من منظور ثقافي بحيث تربط الأسرة واهتمامنا بها بمنظومة القيم في مجتمعاتنا؛ وكذلك من منظور اجتماعي – سوسيولوجي، حيث يعتبر ذلك صدى لدور الأسرة (النواتية والموسعة، واستطرادا التشكيل العائلي - العشائري) في المجتمع، بما في ذلك كونها من مرتكزات السلطة والنفوذ الاجتماعي والسياسي. وفي حين ان المنظور العولمي يهمل التعامل مع الأسرة انطلاقا من منظور يعلي قيمة الفرد والفرديانية، هناك في المقابل من يبالغ في التركيز على الأسرة كأنه من خلال ذلك يريد مواجهة الفرديانية المتوسعة في مجتمعاتنا انطلاقا من نظرة محافظة وأن يقاوم من خلال ذلك العولمة الثقافية (دون العولمة الاقتصادية او السياسية)، والحوول دون تحولات مجتمعية وثقافية غير مرغوب بها من منظور الحفاظ على ما هو قائم.

حسب اعتقادنا، ومن منظور تنموي، فإن كلي الموقفين خاطئان.

ان لسان حال أصحاب هذا الخطاب العربي الشائع يكون أحيانا على النحو التالي: نعم للعولمة الاقتصادية والسياسية وللاندماج بالكامل بالسوق العالمية؛ ونعم للارتباط بشبكة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المرتبطة بها الى الحد الأقصى؛ لكن اتركوا لنا ثقافتنا بمعزل نسبي عن هذه العولمة كي نستطيع إدارة مجتمعاتنا على النحو الذي نراه اكثر ملاءمة وبما يضمن استقرارها واستقرارنا.

الفكرة هنا هو ان هذا النمط من التفكير يرى في العولمة الراهنة ما يهدد الثقافات الوطنية (المحلية في لغة العولمة) بما يدفع باتجاه تحولات اجتماعية وثقافية قد لا تكون مقبولة. والتهديد هنا يطال المراهقين والشباب بالدرجة الأولى الذين يمكن ان يخرجوا عن سلطة الأسرة (اقرأ سلطة رأس الأسرة – الأب) وان يؤدي ذلك الى تفكيك الأسرة نفسها بما هي الخلية الأساسية لتكوين المجتمع. وهذه مسألة حساسة في مجتمعاتنا لأن نسق الحكم والنظام في معظم البلدان يوازي بين الأسرة وبين المجتمع (المواطنون رعايا الحاكم وأبناؤه) كما يوازي بين صورة الحاكم وصورة الأب (الحاكم هو أب الجميع). وبالتالي فإن اختلال نسق السلطة وعلاقات القوة داخل الأسرة يمكن ان تكون له تأثيرات على النظام السياسي بأسره.

يجب ان نضيف الى ذلك التلازم بين العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية بما في ذلك مفهوم الأسرة ودورها، وبين الدين، وكذلك دور الدين في إضفاء مشروعية على الحكم سواء بشكل مباشر او ضمني. فالمؤسسة الدينية والمؤسسة العائلية تتساندان في بناء منظومة قيم متكاملة على درجة من الاتساق والتكامل، وكلاهما يضيفان شرعية مجتمعية وثقافية على نظام الحكم ونسق العلاقات الاجتماعية. وهنا أيضا، يبدو للوهلة الأولى ان تفكيك الأسرة تحت تأثيرات اتجاهات العصرنة المعولمة من شأنه ان يؤثر سلبا على الفهم التقليدي للمجتمع وللدين وعلى دور المؤسسة الدينية وعلى علاقة التساند بين الديني والعائلي في خدمة الاستقرار المجتمعي المحافظ.

ان مثل هذا النمط من التفكير محافظ بطبيعته وهو لا يشجع على اعتبار تحويل المجتمع امرا لا يمكن تلافيه، وبناء على هذه الحتمية يكون من الأجدى استبدال التفكير في الحوول دون تحول المجتمع وتحول الأسرة،

الى البحث في كيفية جعل هذا التحول الحتمي متسقا مع فكرة التنمية وتحقيق مستقبل أفضل للأجيال الراهنة والمستقبلية؛ والبحث في كيف يكون هذا التغيير في خدمة التحول المجتمعي التنموي وان يتم بشكل سلس وتدرجي وفي جهات معلومة، بدل ان يتخذ شكلا انفجاريا (كما في اشكال العنف المتطرف) او إنكفائيا (الى تشكيلات وهويات فرعية متقدمة ومعيقة للتنمية). في هذا السياق لا بد الإجابة على عدد من الأسئلة من ضمنها السؤال التالي: هل العصرنة المعولمة هي الأكثر تهديدا لاستقرار المؤسسة العائلية التقليدية، أم هناك ما هو أكثر تأثيرا منها؟

مسار او مسارات لتطور الأسرة؟

أناقش في هذه الفقرة إشكالية مسار الأسرة: هل يكون مسار تحول نحو شكل أكثر تقدما ومرونة؟ أم مسار تفكك أو تفجر؟

في اعتقادي ان خيار بقاء الأسرة على شكلها التقليدي الغالب، او على نمط هجين من العلاقات بين أعضائها، او بينها او افرادها وبين المجتمع الاوسع والبيئة المعولمة، حيث تتساكن أنماط متنافرة من القيم والسلوكيات والعلاقات، امر غير ممكن. لذلك لا يكون الاختيار الفعلي قائما – مع شيء من التبسيط – بين الحفاظ على نمط الأسرة على حاله وبين التغيير؛ بل ان الاختيار الفعلي محصور بمضمون ووجهة وشكل ووتيرة التغيير او التحول الذي سوف تسلكه الأسرة (وهو ليس واحدا بالنسبة الى كل الأسر بل يتفاوت بحسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وبحسب الظروف العامة والخاصة).

لنوجز اننا نقصد بالأسرة التقليدية - دون إضفاء بعد قيمي على المصطلحات - الأسرة التي تتميز بشكل عام بعلاقات "الاحترام" والطاعة لرب الأسرة، وللصغار تجاه الكبار، وللإناث تجاه الذكور. والأسرة التقليدية متصالحة مع الدين (بما في ذلك ببعده الاجتماعي الذي يتشارك القيم نفسها) ومع المؤسسة الدينية الرسمية. كما ان الأسرة التقليدية تعلي قيم المحبة والرعاية والحماية لكل ما هو داخل الأسرة تجاه ما هو خارجها بحيث تشكل حيزا خاصا بهذا المعنى، محميا نسبيا من تدخل العام؛ كما ترى ان للفرد تجاه الأسرة واجب احترام هذه السمات والعلاقات، وان عليه يوضع حدودا لفرديته (قد تضيق او تتسع) لصالح الأسرة التي عليها واجب الرعاية والحماية ترجمة لانتمائه اليها.

الا أن الأسرة تشكيل اجتماعي وتاريخي ينطبع بخصائص المجتمع المعني في زمن معين، وهي بالتالي متحولة ومتغيرة كما غيرها من الظواهر او التشكيلات الاجتماعية، وهذا امر لا يمكن تلافيه. في هذا الصدد فإن محاولة التضييق على مسار التحول نحو أشكال جديدة من الأسرة منسجمة مع تطورات المجتمع نفسه ومع العالم المعاصر، من شأنه ان يولد مشكلات مجتمعية وأسرية متعددة من ضمنها ما يصطلح على تسميته بصراع الأجيال، ومنها ما يتخذ شكل مشكلات اسرية مثل الطلاق او الهجر والانفصال على سبيل المثال، او أشكال أخرى من التفكك الاسري والمشكلات الافرادية التي يعيشها أعضاءها أيا كانت أعمارهم، مثل اشكال التمييز والضغط على الاناث، وتمرد المراهقين والشباب، وعيش النساء سنوات طويلة في وضع معنوي ونفسي غير ملائم دون قدرة على تغييره، وعيش الرجال وضعا نفسيا سيئا أيضا او اندفاعهم الى حياة مزدوجة، بالإضافة

الى تعاطي المواد المحظورة او مخالفة القانون....الخ. مثل هذ الظاهرات لها مسببات متعددة بالضرورة، من ضمنها مشاكل الأسرة نفسها التي تكشف عدم تلاؤم نمط العلاقات الأسرية ونمط الأسرة نفسها (لاسيما الأسرة الموسعة والعشيرة) مع واقع افرادها، وعدم تلاؤمها مع تطورات المجتمع والعصر.

ما هي العوامل الأكثر تأثير في تفكيك الأسرة التقليدية؟

حتى وقت قريب، كان الرأي السائد ان الضغط على نمط الأسرة والعلاقات الاسرية التقليدية يأتي بالدرجة الأولى من مؤثرات الحداثة والعصرنة المعولمة. وغالبا ما اتخذ شكل تصادم ثقافي – اجتماعي مع فكرة خروج الشباب عن طاعة الكبار وتقلص قدرة الأسرة والأب تحديدا على ضبط سلوك افرادها؛ وتصادم ثان مع السعي المتزايد للنساء والفتيات لتوسيع هامش الحرية الشخصية والاجتماعية داخل الأسرة وخارجها. بالإضافة الى سعي الأسرة النواتية للخروج من عباءة الأسرة الممتدة او العشيرة.

محاولات الخروج على العلاقات الاسرية التقليدية كان لها طابع مركب وتحويلي أحيانا يصب في جوهره في تحويل نمط العلاقات السائد داخل الأسرة من النمط القائم على الطاعة الى نمط قائم على المزيد من الحوار والمشاركة واحترام خصوصية الافراد وحريتهم إزاء الأسرة وضمنها، والى تقليص تجليات الطابع الذكوري للأسرة والمجتمع، وتتضمن أحيانا تجاوزا للخيارات السياسية والفكرية لرأس الأسرة التي يفترض بها ان تكون خيار الأسرة كلها. بعض التمرد اتخذ أحيانا تعبيرات سلوكية بحثة من خلال العلاقات خارج الأسرة مع أصدقاء او مجموعات أخرى، أو تحدي العادات والسلوكيات السائدة لاسيما بالنسبة للشكل واللباس والأنشطة الترفيهية وغيرها مما يرتبط بالعصرنة المعولمة.

إن انصار النزعة الحمائية المحافظة لنمط الأسرة التقليدية اعتبروا خلال عقود ما ذكرناه أعلاه هو التهديد الأخطر للأسرة الذي يعرضها للتفكك. وجرت مواجهة هذه التوجهات – التي وصفت غالبا بأنها مستوردة وغريبة ودخيلة على مجتمعاتنا – بما يتراوح بين المزيد من التشدد، وبين تسوية تقوم على غض النظر عن "مرحلة طيش" مؤقتة لا تلبث ان تنتهي مع تقدم الشباب في العمر – لا سيما الذكور – الذين سرعان ما ينضون مجددا الى منطق الطاعة مع انضمامهم الى عالم الكبار (الاخوة الكبار) الذين يستسيغون طاعة الاخوة الصغار والاحوات أيا كان عمرهن لكونهم يتقصدون دور الاب او دورا مكملا ورديفا لدور الاب. وفي حال الزواج وبناء اسرة مستقلة، فإنهم غالبا ما يعيدون انتاج نمط العلاقات الاسرية نفسها لجهة منطق الطاعة نفسه، الواجبة لأشخاصهم هذه المرة بحكم موقعهم الجديد كرأس للأسرة.

الا أن تخوف هذا الاتجاه التقليدي – المحافظ من أثر هذه الاتجاهات (الحداثة، والعصرنة المعولمة) في تفكيك الأسرة وخلخلة علاقاتها واضعافها كان فيه كثير من المبالغة. فهذه المؤثرات لم تنجح في سوى في إحداث أثر جزئي (غالبا إيجابي) في إضفاء بعض المرونة على العلاقات الاسرية (وساهم في ذلك توسع التعليم وتوسع وسائل الاعلام والاحتكاك مع العالم الخارجي بما فيه البلدان العربية الأخرى)، ولم يكن للأفكار الحداثية والعصرية أثر تفكيكي للأسرة ولا أثر مفجر للعلاقات الاسرية. فقد كانت منظومة الأسرة بالتأزر مع المنظومة الدينية التقليدية قادرتين على استيعاب أي آثار راديكالية لمؤيدي الحداثة والعصرنة المعولمة ومحاصرتها مع النجاح في تصويرهما باعتبارهما يمثلان تيارا غريبا ودخिला على المجتمع والدين في آن. وقد بينت التطورات اللاحقة ان التأثير الأكثر خطورة على الأسرة، الذي شكل عنصر تفكيك وتفجير للأسرة التقليدية

أتي من مصدر اخر هو التيارات السياسية التي اعتمدت أيديولوجية دينية راديكالية متطرفة. فهذه الحركات هي التي كان لها التأثير الأكبر وقد تبين أثرها التفكيكي على النسيج المجتمعي بمجمله وعلى الأسرة وعلى الأوطان نفسها؛ وهو ما تشكل التنظيمات الإرهابية احد تعبيراته الأكثر فجاجة. هذه الحركات كانت في منأى عن اتهامها بأنها دخيلة عن مجتمعاتنا بل قدمت نفسها باعتبارها تعبيراً اصيلاً عنها. كما انها كانت محتمية أيضاً بانتمائها الديني – لاسيما في بدايات توسعها – مما شكل لها حصانة من نوع ثان.

ان الفكر التقليدي المحافظ المتشابك مع الفكر الديني التقليدي اللذين يشتركان معا في النظرة الى التنظيم الاسري والمجتمعي وبنائه على أساس مبدأ الطاعة وادماج الفرد في الجماعة – رغم اشكالها المعتدلة – اوجد أرضية للحركات الأكثر تطرفاً لاستخدام مبدأى الطاعة والجمعية من اجل الانقضاض على العلاقات المجتمعية والاسرية التقليدية التي كانت قد ساهمت أصلاً في محاصرة الأفكار البديلة التي تقوم على منظومة الحقوق والموطنة والفردية المواطنة النشطة المتفاعلة إيجاباً مع تشكيل أسري مرن ومنفتح. فعندما يتعلق الأمر بالسلطة والطاعة، أمكن بسهولة نسبية لهذه الحركات تحويل طاعة الأب الى طاعة الأمير او مسؤول الجماعة، وتحويل الانتماء الديني من الالتزام بالمؤسسة الدينية الرسمية الى التبعية للداعية المحدد الذي امتلك وسائل التواصل المباشرة مع كل فرد دون توسط العائلة او المؤسسة الدينية الرسمية سواء من خلال شبكة موازية من المؤسسات او من خلال وسائل الاعلام. لقد تم استغلال الفهم الديني الراديكالي لتحويل الطاعة والالتزام المطلق بأوامر الأمير او مسؤول الجماعة الى قيمة اعلى وسلوك ملزم اكثر اطلاقاً بما لا يقاس من طاعة الأب الطبيعي. لذلك وجدنا ان هذه التنظيمات ومن ينتمي اليها لم يقيم أي اعتبار للأسرة وللعلاقات الاسرية ولسلطة الاب او رأس العائلة الموسعة او العشيرة، وصولاً الى رفض سلطة الحاكم نفسه والقانون واي سلطة أخرى غير ما يصدر عن الجماعة التي ينتمي اليها.

جمعت هذه التنظيمات في ذلك بين دفع الفردانية الى مستواها المطلق بتجاوز كل التشكيلات المجتمعية والاسرية والخروج عليها من جهة، وبين الإلغاء الكامل للهوية الفردية وتحويل هذا الفرد الخارج على كل المجتمع وتشكيلاته الى مجرد تابع ينحى في الجماعة الجديدة التي انتسب اليه. وفي هذا السياق شهدنا ظاهرات الخروج الجسدي والروحي الكامل من الأسرة الطبيعية، والهجرة الى خارج البلد الأصلي الى بلاد أخرى للقتال. وشهدنا أيضاً عدم اكترات أعضاء هذه الحركات بأهلهم (بل لا يمانعون في قتلهم إرضاء للجماعة)، ولا اخوتهم واخواتهم (تقدم الاخوات أحياناً هدية الى المقاتلين الآخرين)، ولا بقراهم ولا ببلدهم.

الكل يتبناه اليوم لهذا الخطر الحقيقي على الأسرة وعلى النسيج الاجتماعي. ولكن أتى ذلك متأخراً للأسف، بعد عقود من العمل الحثيث على مواجهة خطر موهوم آخر هو تحول نمط الأسرة التقليدية القائم على الطاعة الى نمط مرن يقوم على المشاركة والحوار بين أعضائها. بذلك تم تمهيد الطريق امام تفكيك الأسرة التقليدية حيث كانوا يعتقدون انهم يحمونها. هذا امر يجب التنبيه اليه اليوم أكثر من السابق أيضاً، فلا يجري الانسياق وراء الاعتقاد الساذج ان القضاء على التنظيمات الإرهابية وتراجع هيمنتها العسكرية والجغرافية قد حسم الأمر. فاذا عدنا الى المقاربة نفسها سوف ننتج المزيد من المشاكل التي قد تتخذ اشكالا مشابهة او مختلفة. كما ان ما نجم عن سيطرة التنظيمات الإرهابية على مساحات واسعة من العراق وسوريا أنتج مشكلات عائلية بالغة الخطورة يواجهها العراق اليوم (وسوريا وليبيا واليمن)، تتعلق بمئات الاف الاسر المفككة، والأطفال والنساء المنبوذين، والأرامل، والشبان والشابات خارج المدارس والمشبعين بثقافة الحرب او مؤثراتها. فهل تستطيع المقاربة

التقليدية للأسرة وللعلاقات الأسرية والتشريعات القائمة ومنظومة القيم السائدة التعامل بشكل إيجابي ومؤثر مع هذه الوقائع؟ كما ان الدول العربية الأخرى تواجه مشكلات مشابهة وان تفاوتت: فاي تأثير سيكون للألاف من أعضاء التنظيمات الإرهابية، من مختلف البلدان وكيف ستكون علاقاتهم مع مجتمعهم ومع عائلاتهم في بلدانهم؟ وماذا عن المتأثرين بالعنف والإرهاب الداخليين ومرتكبيه وضحاياه وما هي أوضاع اسرهم؟ وخارج هذا الإطار، ومع موجات الهجرة الداخلية والخارجية، ومع استقبال بلداننا لملايين الوافدين في المغرب والمشرق والخليج، او هجرة الملايين من أبناء مجتمعاتنا الى أوروبا، ما هو تأثير ذلك على الأسرة والعلاقات الأسرية؟ وهل نستطيع الاستمرار في انكار الحاجة الى نمط او أنماط من الأسرة تخرج عن تصورنا التقليدي المحافظ، ام اننا سنعيد الكرة؟

هل تقدم اجندة 2030 عناصر مساعدة على التحليل؟

يصح التساؤل عن علاقة التوسع السابق في تحليل الأسرة وبين اجندة 2030. يتوقف الجواب بالسلب او الايجاب على النظرة الى اجندة 2030 نفسها. فإن جنحنا نحو التركيز على مقترح خطة العمل أي الأهداف الـ 17 والمقاصد الـ 169 ومؤشراتها لن نجد مبررا مقنعا للتوسع السابق، ويمكن الاكتفاء حينها بالتعامل المباشر مع الأجزاء ومع ما ورد مباشرة عن الأسرة (وهو محدود) وتبعاته المباشرة. اما إذا نظرنا نظرة كلية الى اجندة 2030 - وهو ما ينسجم مع الاجندة نفسها ومع روحها - فالأمر مختلف على ما سنبين في ما يلي. ففي هذه الحال لا يتعلق الامر بالجزئيات بل بالمنظومة المرجعية للأجندة وبالغاية النهائية الاجمالية للأجندة ونسق التفكير الذي يمكن اشتقاقه منها. يشمل ذلك ما جاء في الديباجة والاعلان، كما في الأهداف والمقاصد بكليتها وفي اجزائها على ان نخضعها للتحليل من منظور الأسرة بما يعطيها معنى أكثر تقدما واتساقا، لا سيما اثناء وضع الخطط الوطنية.

نبدأ أولا من تسمية الاجندة وهو: "تحويل عالمننا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، والتشديد هنا هو على الطابع التحويلي للأجندة، وأن المطلوب تحويله هو "عالمننا" بالمعنى الشامل أي اقتصاده ومؤسساته ومنظومات القيم السائدة فيه وطريقة تعاملنا من موارده وتشكيلاته الاجتماعية... الخ. بالنسبة الينا "عالمننا" هو عالمننا العربي، وهو البلدان والاطوان والمجتمعات الوطنية التي ننتمي اليها، وكل مؤسساتها وتشكيلاتها وعلاقاتها ومنظومات قيمها... الخ، ومن ضمنها الأسرة بالتأكيد. بهذا المعنى، فإن ما سبق ذكره عن الأسرة وسياقات تطورها والمؤثرات التي تتعرض لها - بغض النظر عن الموافقة او عدم الموافقة على مضمون التحليل نفسه الذي تقدمنا به - هي إشكاليات حقيقية ورئيسية في بلداننا، وتحويل مجتمعاتنا يعني بالضرورة تحويل التشكيل الأسري وشموله بالعملية التنموية التحويلية في بلداننا الى جانب قضايا أخرى طبعاً. وفي اعتقادنا، هذا الامر أكثر أهمية من تفاصيل ما جاء في الأهداف والمقاصد الافرادية، ودون ذلك يكون تعاملنا من اجندة 2030 يشبه تعاملنا من حزمة من الوصفات الجاهزة ربما كان بعضها او معظمها غير ملائم لصنع السياسات الوطنية او لا يعبر عن الديناميات والمشكلات والاحتياجات الحقيقية للتنمية في بلداننا.

من ناحية ثانية، ليست الاجندة محايدة، والأصح انها ليست دون نكته ووجهة على درجة من الوضوح لإنارة الخيارات الوطنية. إن موافقة الدول عليها تعني الموافقة على وجهتها العامة من حيث هي اجندة تنموية، تتبنى

مفاهيم التنمية البشرية والاستدامة وتعتبر منظومة الحقوق اطارها المرجعي الأشمل، مما يستتبع انها تتبنى ضمنا مجموعة القيم التي تقوم على مثل الحرية والمساواة والمشاركة والديمقراطية والعدالة والسياسات الاقتصادية التضمينية باعتبارها وسيلة لتحقيق الرفاه، وقيم التسامح والتضامن واحترام التنوع وحقوق الجميع بما في ذلك الأشد فقرا وحرمانا...الخ.

لا يوجد نموذج تنموي واحد "تقلده" كل الدول، إلا إن منظومة القيم والمبادئ في الأجندة تشكل اطارا مرجعيا مشتركا ومرنا لكل الدول والمجتمعات يمكنها الانطلاق منه او الاسترشاد به، مع لحظ كل الخصوصيات، دون ان يعني ذلك استخدام مبدأ الخصوصية للتناقض مع المبادئ المرجعية المشتركة المتضمنة في منظومة الحقوق. يطال ذلك ما يمكن ان يوحي بأفضلية مواصفات عامة للأسرة نفسها، والعلاقات داخلها، ولعلاقات الأسرة مع الافراد ومع التشكيلات الاجتماعية الأخرى، بالإضافة الى الإطار التشريعي والقيمي الناظم للأسرة نفسها وللحدود بين ما هو خاص وعام.

في ما يخص الأسرة فإن منظومة القيم تنطلق من الاعتراف بحرية الافراد ومن المساواة (في الحقوق وفي القيم الاعتبارية) بين الجنسين وبين الكبار والصغار، وحقوق كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والذين يعيشون في ظروف خاصة او هم في وضعيات اسرية خاصة. لذلك سوف يكون للموافقة على اجندة 2030 بما هي اجندة تنموية بهذا المعنى، بعض الأثار المباشرة على تصور نمط الأسرة المرغوب به والمتناسب مع تحقيق الهدف التنموي الكلي، وان تم ذلك بشكل متفاوت ووفق مسارات متميزة حسب الخصائص الاجتماعية والتاريخ الاجتماعي والخصائص الأخرى في كل بلد ومجتمع. بناء على ذلك سوف يصعب القبول بما يناقضها ويعيقها بشكل صريح، وهو ما يجب اخذه بعين الاعتبار عند رسم التوجهات والسياسات الوطنية. يعني ذلك ان النظرة التنموية الى الأسرة، المستوحاة من هذا الإطار المرجعي، لا تتسق مع النظرة التقليدية المحافظة القائمة على الطاعة والذكورية وتقييد حرية الفرد داخل الأسرة نفسها.

أي هدف او اهداف تتناول الأسرة بشكل مباشر؟

في ضوء ما سبق ذكره عن ورود تناول الأسرة – العائلة في نص الاجندة، ربما كان المقصد الرابع من الهدف الخامس هو النص الوحيد الذي يتناول الأسرة فعليا بشكل مباشر بما هي تشكيل اجتماعي لجهة العلاقات بين افرادها بشكل خاص، ومكانة المرأة فيها.

للتذكير، فإن الهدف الخامس ينص على ما يلي: "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات".

مدخل تناول الأسرة هنا هو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. الا ان هذه المسألة وكل ما يتعلق بالمرأة شديد الارتباط بالأسرة في مجتمعاتنا بحيث لا يتم تناول الواحد دون الأخر، ولذلك أسباب موضوعية وأخرى متصلة بالتنميط الجنوسي⁷ في الأدوار الاجتماعية والنظرة الى الأسرة ومنظومة القيم السائدة. ولا ضير في ذلك بالنسبة

7 - استخدم مصطلح الجنوسة ومشتقاته مقابل مصطلح gender.

الى موضوع بحثنا، لا بل اننا سوف نحاول تحليل مضمون الهدف الخامس نفسه والمقصد الرابع ضمنه من منظور الأسرة، بما يمكن اعتباره مثالا على تحليل مشابه ممكن لأهداف او عناصر أخرى في الاجندة.

نبدأ من صيغة الهدف الذي يتضمن عنصرين الأول هو المساواة بين الجنسين؛ والثاني هو تمكين كل النساء والفتيات. المساواة بين الجنسين شاملة ولا تقبل الاجتزاء (المقصود دائما المساواة في الحقوق وفي القيمة الاعتبارية ورفض أي تمييز في الحقوق والواجبات والفرص على أساس الجنس، ولا يعني ذلك عدم احترام الخصوصيات الفيزيولوجية وما ينتج عنها من وظائف طبيعية، لا بل ان المساواة هي الطريق الوحيد لاحترامها وتقييمها). أي ان المساواة بين الجنسين تشمل المجالين العام والخاص، وأنها تطبق داخل الأسرة نفسها. يعني ذلك تعديل او تحويل او تغيير صيغة العلاقة بين الرجال والنساء داخل الأسرة التي لها طابع ذكوري عموما. وهذا تحول اول مطلوب للأسرة يتمثل في الابتعاد عن القيم الذكورية التي تقلل من قيمة المرأة ودورها داخل الأسرة (وخارجها).

البعد الثاني صياغة الهدف يتعلق بتمكين كل النساء والفتيات، ويتم ذلك أيضا في المجالين العام والخاص. والاشارة بشكل خاص الى الفتيات تحديدا المقيمت في الأسرة مع الأهل، انما تعني تحسين قدرة الفتيات داخل الأسرة على التمتع بحيز أوسع من حرية التعبير والمشاركة وممارسة الخيارات داخل الأسرة نفسها. وهذا بدوره يتضمن تحولا علائقيا بين الال – ورأس الأسرة تحديدا – وبين الأبناء، وإعطاء أهمية أكبر لمبدئي الحوار المشاركة على مبدأ الطاعة داخل الأسرة. وبديهي ان الدعوة الى تمكين الفتيات تعني أيضا تمكين الفتيان الذكور أيضا، أي ان تخصيص الفتيات يتضمن حكما تمكين الأبناء من الجنسين، في ما لو نظرنا من منظور الأسرة كوحدة، وهو تحول في النظرة الى العلاقات الاسرية يتعامل مع التراتبية العمرية ويقلص من الهوة بين الاجيال.

من جهة أخرى، ان تخصيص الفتيات بالتمكين يحمل إضافة الى البعد العمري ما يخص العلاقة بين الأبناء الذكور والاناث، اذ انه يحيل الى المساواة داخل الأسرة بين مكانة الفتيات وبين مكانة الفتيان، ولذلك تبعات تتعلق بالحد من الميل المتزايد في بعض الأوساط والمجتمعات الى تنامي الدور "السلطوي" للأخوة الذكور تجاه الاخوات الإناث، وممارسة الأخ الأكبر او الموازي في العمر شيئا من سلطة الرقابة الوالدية على الاخوات البنات. وهذا أيضا يؤشر الى وجهة التحول المرغوب به في العلاقات الاسرية لجهة الحد من التمييز والتراتبية في العلاقة بين البنات والصبيان داخل الأسرة الواحدة.

هذا في ما يتعلق بصياغة الهدف نفسه، اما في ما يتعلق بالمقصد الرابع من الهدف الخامس، ف جاء فيه: "الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوعة الأجر وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني". يتعلق الامر هنا بالدرجة الأولى بالعلاقة بين الزوج والزوجة داخل الأسرة، ومكانة كل منهما المرتبطة الأدوار التي يقوم بها، وتقسام المسؤولية بينهما. كما يتعلق الامر بدور الدولة والمجتمع في التأثير إيجابا في هذه العلاقة.

عدة نقاط هنا. الأولى هي فكرة الاعتراف بالقيمة الاقتصادية – السوقية لأعمال الرعاية والعمل المنزلي، وهو ما يستخلص من استخدام وصف "غير مدفوعة الأجر" الذي يحيل الى الطروحات الداعية الى تعديل نظام

الحسابات الوطنية وحساب الناتج المحلي لاحتساب قيمة العمل المنزلي واعمال الرعاية ضمنه، أي لإعطائها قيمة سوقية اسوة بالنشاط الاقتصادي "المنتج" وفق منطق السوق. بغض النظر عن الموقف من هذه الطروحات – سواء اتى التحفظ عليها من منظور اقتصادي محافظ ان من منظور تنموي – فإن لذلك دلالة مزدوجة من منظور الأسرة. **الدلالة الأولى** هي الاعتراف بأن أعمال الرعاية وللأعمال المنزلية قيمة اقتصادية وهي جزء من الثروة الوطنية والإنتاج المحلي إضافة الى قيمتها المعنوية او الأخلاقية، وهذا يساهم – ظاهريا على الأقل – في تمكين المرأة. اما **الدلالة الثانية** فهي ان هذه المقاربة تقلص المسافة التي تفصل الحيز العام عن الحيز الخاص من الناحية الاقتصادية على الأقل، وتخترق الحاجز الفاصل بين مجال الإنتاج الاقتصادي ومجال إعادة الإنتاج الاجتماعي (الأسرة)، وهو يعني اشترك المرأة – من خلال العمل المنزلي والرعاية – في انتاج الثروة الوطنية الأمر الذي يضعها من حيث الأثر في صلب العملية الاقتصادية الإنتاجية وان لم تغادر جسديا المنزل ولم تغير من الاعمال الموكلة نمطيا الى المرأة.

إن ادراج عمل المرأة المنزلي والرعائي ضمن الدائرة الاقتصادية الإنتاجية، يمهّد الطريق للنقطة الثانية التي تتعلق بتقاسم المسؤوليات بين الرجال والنساء داخل الأسرة في ما يخص هذه الاعمال نفسها. وهذه النقطة تعني تبديلا هاما في الأدوار الاسرية لكل من الرجال والنساء ينسحب على كل افراد الأسرة، وهو بمعنى ما يأتي في سياق الالتزام بمبدأي المساواة والتمكين اللذين سبقت الإشارة اليهما. وهذا تحول هام في نمط العلاقات الاسرية وفيه تطوير للأسرة التقليدية كما سبق وصفها سابقا.

نقطة أخرى تتعلق بالدولة والمجتمع بشكل عام يشير اليها المقصد الرابع، وتتعلق بتهيئة البيئة المساعدة على تقاسم المسؤوليات المنزلية والرعاية وذلك من خلال "سلع عامة" توفرها الدولة (القطاع العام) او اطراف مجتمعية أخرى، "من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية" بما يهيئ الظروف المادية التي تساعد في تقاسم المسؤوليات داخل الأسرة بالدرجة الأولى من خلال تحرير حيز أوسع من وقت المرأة من اعمال الرعاية والاعمال المنزلية، وبما يتيح لها إمكانية العمل مباشرة في سوق العمل – ان رغبت بذلك. كما ان ذلك يخفف عبء الاعمال المنزلية عموما على النساء والرجال ويجعل تقاسمها اكثر سهولة وقبولاً. وهذا استدعاء إضافي لدور القطاع العام والمجتمع للتأثير في تنظيم الأسرة وفي تعديل الأدوار وتقاسم المسؤوليات داخل الأسرة من مدخل واجبات الدولة في المساعدة على ذلك.

يتضمن هذا المقصد (الرابع من الهدف الخامس من اجندة 2030) اذا إدخال مبادئ وقيم جديدة الى منظومة المبادئ والقيم الناظمة للمجال الاسري بما هو حيز خاص، من خلال إدخاله مبدأ القيمة الاقتصادية والسوقية (التي تنتمي الى المجال العام والاقتصادي – الإنتاجي) الى نطاق الأسرة نفسها التي طالما اعتبرت مجالا خاصا معنيا بإعادة الإنتاج الاجتماعي مقترنا بأدوار نمطية خاصة بالرجال والنساء داخل الأسرة التقليدية المعاصرة. (نقصد بذلك الأسرة التقليدية في صيغتها الراهنة اليوم، حيث ان هذه العلاقات كانت مختلفة في الأسرة التقليدية في العصور السابقة التي تتميز بالنشاط الزراعي أساسا، حيث الأدوار الاقتصادية للرجال والنساء اكثر تكاملا وتداخلا وتكافؤا، وحيث ان الأسرة نفسها كانت غالبا وحدة انتاج الى جانب كونها وحدة استهلاك، وهو امر تراجع بشكل كبير في عصرنا الحالي ما عدا في قطاعات الاقتصاد العائلي، اذ تبقى الأسرة المعاصرة هي الشكل الغالب كوحدة استهلاك للدخل المشترك لأفرادها - لاحظ مفهوم الأسرة المعيشية – في حين لم تعد وحدة انتاج – بالمعنى السابق - مع تطور الاقتصاد الحديث والتنظيم المجتمعي المعاصر.

هل من حقوق للدول والمجتمع على الأسرة؟

القاعدة العامة تقول انه مع الواجبات تأتي الحقوق. إن إدخال المعيار الاقتصادي ثم ادخال واجبات للدولة والقطاع العام الى الحيز الاسري من مدخل اعمال الرعاية والخدمات، سوف يستتبع حقوقا أيضا لكل من السوق والاقتصاد - من جهة أولى - لتطبيق قيمه ومعايير ه ومقاييسه لتقييم العمل المنزلي سويقيا (مع تبعات ذلك)، كما يستتبع - من جهة ثانية - حقوقا للدولة (والمجتمع) على الأسرة وعلى الحيز الخاص من خلال تشريعات تطال الأسرة والعلاقات الزوجية والعلاقة مع الأبناء وحل الخلافات العائلية وشروط الإفادة من الخدمات واسعارها ومضمون التربية والرعاية التي تقدم للأبناء او لكبار السن او لذوي الإعاقة او الاسر والافراد في ظروف خاصة وفق معاييرها الخاصة. أي ان ذلك يساهم في توسيع مساحة تدخل الدولة والمجتمع في تنظيم الأسرة وفي نسق العلاقات الاسرية بما في ذلك من خلال في التشريعات المختلفة، مع ما يحمله ذلك من احتمال التعارض من رأي رأس الأسرة او بعض افرادها او كل افرادها. أي ان الأسرة تكف بذلك عن كونها مجالا خاصا محصنا بشكل كامل تجاه تدخل الدولة والمجتمع، وتصبح النوافذ مفتوحة لهواء جديدة يدخل الى غرف البيت العائلي.

هل هذا الكلام غريب عن الواقع؟ لا اعتقد ذلك. ففكرة القيمة الاقتصادية لعمل المرأة غير غريبة عن ثقافتنا لاسيما الشريعة الإسلامية حيث يعتمد فصل الذمة المالية للزوجين، وحيث هناك في التراث التشريعي والثقافي الموروث ما يؤشر الى تقييم مادي لأعمال الرعاية (بما في ذلك الرضاعة) وإن لم يكن ذلك ممارسة شائعة. كذلك الامر بالنسبة الى التوجه الموجود في معظم الدول العربية لجهة تنظيم الزواج وشروطه او الطلاق، وتضمن بعض التشريعات الحديثة نصوصا عن المسؤولية المشتركة للوالدين في إدارة العائلة وشؤونها كما في المغرب وتونس؛ او التشريعات المستجدة في مكافحة العنف المنزلي (مع مقاومة شديدة لمفهوم الاغتصاب الزوجي)، وكذلك الامر بالنسبة الى الزامية التحاق الأطفال بالمدرسة، والزام الأطباء التبليغ عن أي عنف او إيذاء للأطفال، وتدخل المؤسسات المعنية بحماية الأطفال في حال الخلافات العائلية التي تلحق الأذى بهم او في حال دخولهم في نزاع مع القانون... الخ. كل ذلك يعني ان الأسرة فتحت ابوابها امام دخول فاعلين جدد من خارجها لتكون لهم أدوار وحقوق في ما يخص العلاقات الاسرية، وان كان الغالب حتى الساعة انهم لا يزالون على العتبة او في غرفة الضيوف، ولم يسمح لهم بالدخول الى كل غرف المنزل، لاسيما غرف النوم.

ان مسار التحول قائم ولا يمكن انكاره، لاسيما لجهة التفاعل بين المجالين العام والخاص من خلال التشريعات والتنظيمات والمؤسسات، هذا دون ان ننسى الفاعل الذي يتدخل في شؤون الأسرة بقوة ودون استئذان مثل وسائل الاعلام التي هي فاعل رئيسي في تكوين الثقافة والسلوكيات، وكذلك كل الشبكات السياسية والأيدولوجية والاجتماعية المؤثرة. لم تعد الأسرة مجالا مغلقا لا على رياح العصر ولا على رياح المجتمع الاوسع، وبات على المعنيين ان يعتمدوا استراتيجية سليمة وفعالة للمساعدة على ولادة أنماط مرنة وصحية من العلاقات الاسرية تلافيا للانزلاق الى مسارات التفكك والتفجر.

هل من أهمية للأسرة في أهداف أخرى للتنمية المستدامة؟

ان تجاهل الأسرة ودورها بما هي فاعل اجتماعي وبما هي موضوع للتحويل المجتمعي في اجندة 2030 يناقض الوجهة العامة للأجندة، وعددا من المفاهيم التنموية. اما التناول العرضي لهذا الموضوع في اهداف التنمية المستدامة، فيرد وان بطريقة غير مباشرة في عدد اخر من الأهداف والمقاصد، كما في منطوق الاجندة عموما في مبادئها الموجهة، بالإضافة الى ما سبق ذكره عن في الهدف الخامس الخاص بالمساواة بين الجنسين، واستطرادا الهدف العاشر الخاص بالمساواة عموما.

على سبيل المثال، حضور الأسرة الضمني قوي جدا في الهدف الخاص بالتعليم والهدف الخاص بالصحة، لاسيما عندما يكون المعني بذلك الأطفال والمراهقون والشباب ممن لا يزالون مقيمين ضمن اسرهم الوالدية. فالأسرة هنا هي الضامن لحسن انتظام العملية التعليمية والرعاية الصحية، كما انها قد تكون مسؤولة عن بعض الخلل والقصور فيهما، وفي الحالتين الأسرة معنية بما فاعل رئيسي. إن أي أغفال لدورها هنا من شأنه ان يؤثر سلبا على صياغة السياسات والتدخلات الفعالة، حيث ان التجربة بينت ان التوجه نحو تدخلات فئوية ضيقة لفرد ما من افراد الأسرة دون شمول الأسرة نفسها او لحظ دورها على الأقل، تحد من أثر هذه التدخلات لا بل تؤدي الى فشلها أحيانا. ان افتراض إمكانية تصميم برنامج لتمكين الشباب على سبيل المثال، او للأطفال، او كبار السن او المرأة او فرد من فئة أخرى بصفة فردية ومخاطبته حصريا، وتصميم برنامج خاص به بمعزل ان لحظ وجوده ضمن اسرة معينة يجانب الواقع الفعلي (ما عدا حالات محدودة).

الامر نفسه ينطبق على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فنظام الحماية الاجتماعية يفترض ان يشمل كل افراد الأسرة وعندما تخصص فئة معينة فإن ذلك يكون بالتدرج لشمول الجميع. والفقر والحرمان هو حالة أسرية لا تخص فردا من افرادها دون غيره. والهدف الخاص بالتشغيل يتحدث عن توفير فرص العمل لجميع القادرين الراغبين بذلك... الخ.

كذلك الامر في كل نص الاجندة حيث التشديد على التضمين والمشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص وردم التفاوت وافادة الجميع من الخدمات.... الخ، حيث ان التوجه هو نحو اعتماد السياسات العامة والتغطية الشاملة القائمة على منظور الحقوق في كل ما يتصل بتأمين رفاه الناس. بهذا المعنى، فإن الذين يعيشون كأفراد مستقلين خارج اسرهم – عائلاتهم، او خارج اسر معيشية، هم فئة محدودة في مجتمعاتنا، لذلك لا يمكن تطبيق السياسات العامة هذه دون ان تمر عبر الأسرة بما هي تشكيل اجتماعي رئيسي، لا جدال في أهميته. يكفي ان نشير الى انه بالنسبة الأطفال مثلا (دون 18 سنة) فإن العيش ضمن عائلة هو حق أساسي من حقوق الطفل لا يجوز تجاوزه الا في ظروف استثنائية، وحتى في مثل هذه الظروف فإن المعالجات والتنظيمات تسعى للاقترب قدر الإمكان من مناخ أسرة بديلة، ويعتبر مقدار اقترابها من ذلك معيارا رئيسيا لنجاحها.

بالإضافة الى ما سبق، ولو اردنا الالتزام ببعض المقاربات والتوجهات التنموية الأخرى، لاسيما ما يتعلق منها بالقضايا السكانية، مثل مقارنة دورة الحياة مثلا، او كل فكرة العائد الديموغرافي، وقضايا الهجرة والنزوح واللجوء والحركات السكانية... الخ، لا يمكن تصور أي مقارنة تنموية لهذه القضايا دون الالتزام الصريح والمباشرة بمنظور الأسرة، ودون اعتبار الأسرة الوعاء الأساسي للسياسات التنموية الصائبة، سواء في عملية التخطيط وبما هي نقطة انطلاق للعمل، او بما هي الوعاء الذي سوف يتلقى آثار أفعال وحراك افرادها مما يتطلب سياسات مكملة للتعامل مع النتائج.

الخلاصة التي توصلنا اليها في ما يتعلق بوضع منظور الأسرة في اجندة 2030 تشير الى ان هذا المنظور مغيب (وهو فعل مقصود عل الأرجح) في الأجندة، وقد حاولنا تبيان بعض أسبابه في سياق الورقة.

ان العملية التفاوضية لوضع اجندة ما بعد 2015 قد افضت بعد ثلاث سنوات الى اعتماد اجندة 2030 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" كما هي بين أيدينا الان، وفيها عدد من الثغرات من ضمنها عدم تضمين منظور الأسرة في الاجندة على النحو الذي بيناه. ولا نعتقد ان هناك مجال واقعي لتعديل النص الذي صادقت عليه الدول بعد نقاشات ومفاوضات شاقة وطويلة، الا بحصول معجزة - غير متوقعة - بحصول مراجعة شاملة للأجندة عام 2019 بعد أربع سنوات من التطبيق، وهو امر مستبعد على الأرجح.

الا ان اجندة 2030 هي إطار عام استرشادي للسياسات الوطنية وليست وصفة جاهزة ناجزة، ونص الاجندة نفسه يشدد في مواضع عدة على أهمية الملكية الوطنية والقيادة الوطنية للأجندة الوطنية في كل بلد، وعلى ضرورة تكيف الاجندة مع خصائص البلد المعني وأهدافه الوطنية واولوياته وقدراته. أي ان المطلوب هو استيعاب الاجندة العالمية بشكل عميق ونقدي، وإعادة انتاجها في صيغة خطة وطنية - أيا كان تسميتها - تكون هي اجندة 2030 الوطنية (او مع تحديد تاريخ مختلف إذا اقتضى الامر)، تتضمن الأهداف الوطنية مع تحديد مقاصد مرحلية بحسب دورات التخطيط التنموي في البلد المعني. اما الالتزام بالأجندة فهو يعني بالدرجة الأولى:

- الالتزام بها بما هي إطار استرشادي،
- وبغايتها النهائية الاجمالية (تحقيق تنمية لا تستثني او تغفل احدا)،
- وبطابعها التحويلي (تحويل عالمنا: أي معالجة الأسباب المولدة للمشكلات لا النتائج والاثار فقط)،
- والالتزام بالإطار المرجعي والقيمي (منظومة حقوق الانسان والمساواة والعدالة والحرية والمشاركة والحكم الرشيد...الخ)،
- الالتزام بمبدأ الاستدامة (بما يعني التخطيط البعيد المدى ولحظ مصالح وحقوق الأجيال القادمة)،
- واتباع المبادئ الإجرائية المتضمنة في الاجندة اثناء عملية التخطيط (عدم التجزئة، الاتساق، الترابط، التكامل، الفعالية)،
- وقبل كل ذلك الالتزام بمتطلبات مفهوم التنمية البشرية المستدامة نفسه بأبعاده الخمسة (الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي، والسياسي، والثقافي) التي تقابلها المجالات الكبرى الخمس المنصوص عنها في ديباجة الاجندة (الناس، الكوكب، الازدهار، السلم، الشراكة).

بمعنى آخر، وبالنسبة الى عملية التخطيط الوطني، فإن الديباجة والاعلان اللتين تشكلان القسم الأول من الاجندة، يشكلان الموجه الأكثر أهمية للتخطيط الوطني الذي يفترض الالتزام به، اكثر مما هو الامر بالنسبة الى الأهداف والمقاصد والمؤشرات التي تبقى عرضة للتكيف الوطني، هذا مع العلم انها ليست المصدر الوحيد للأهداف التنموية الوطنية التي يمكن اشتقاقها من السياق التنموي الوطني ومن دراسة الواقع واحتياجاته والتوقعات المستقبلية.

بناء عليه، فإن الجهات الوطنية تملك الحق السيادي والتنموي في ادماج منظور الأسرة في الخطط التنموية الوطنية، وفي الرؤية الاستراتيجية الوطنية كما هي الحال بالنسبة إلى عدد من الدول العربية التي لديها مثل هذه الوثيقة. ولها ان تضمنها كل ما يتصل بالأسرة انطلاقا من دراسة معمقة للدور الفعلي الذي تؤديه الأسرة في العملية التنموية، وانطلاقا من دراسة المشكلات الاسرية والاجتماعية والثقافية في تجلياتها الحقيقية في مجتمعاتنا. لعنا بذلك نحول تغييب منظور الأسرة في الاجندة العالمية بما هو نقطة ضعف فيها، الى نقطة قوة في الاجندة التنموية الوطنية بادماج منظور الأسرة بشكل خلاق في التخطيط والعمل التنموي الوطني. وفي كل ذلك لا بد من السعي المخلص الى تطوير نسق العلاقات الأسرية باتجاه توسيع حيز الحرية والمشاركة داخل الأسرة، والمساواة بين الرجال والنساء، وبين الكبار والصغار، في اطار متوازن ومتحرك للعلاقة بين ما هو حيز خاص وما هو حيز عام، في سياق المشروع المجتمعي التنموي الشامل.

بيروت في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2018